

القواعد الضابطة

(٢)

لدرجات الحديث الضعيف

بقلم : الاستاذ محمد ابراهيم شقرة
المدير الاداري بوزارة الاوقاف

قال رسول الله ﷺ :

« من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » .

حكم الصحيح المصادم لصريح الكتاب:

قد يسأل سائل فيقول : ما حكم الحديث الصحيح المصادم لصريح الكتاب ؟
هذا سؤال يفضي بنا الى طريق ذي شعبتين ، الشعبة الاولى الناسخ والمنسوخ ،
والشعبة الثانية الشك والتأويل ، اما الشعبة الاولى : فينظر في الحديث الصحيح فيها ،
فان كان الحكم الذي يحتويه يغاير الحكم الذي اشتملت عليه الآية ويصادمه فحينئذ
ينظر في الآية ، فقد يكون الحكم فيها منسوخا ويعرف ذلك بمعرفة المتقدم والمتأخر من
الحكمين ، فان كان الحديث سابقا لتزول الآية كان الحديث منسوخاً ، وان كانت
الاية سابقة للحديث كانت الآية منسوخة بالحديث ، وهذا بحث يرجع اليه في ابواب
الناسخ والمنسوخ ، وكذلك الحال اذا كان الحديث الصحيح يصادم حديثاً صحيحاً
آخر مثله ، فعندئذ يرجع الى وجوه الترجيح والتأويل ومعرفة الناسخ والمنسوخ .

واما الشعبة الثانية فانه اذا لم يتبين الناسخ والمنسوخ منها ، اي من الحديث
والآية فان الحديث ان لم يشك في صحته فهو ساقط امام حكم الآية من كتاب الله

ولا شك ، ولا يرفع سقوطه الا بوجه من وجوه التأويل التي يجمع بها بين الاية وبين الحديث المصادم لها .

هل الحديث الصحيح يخالف عن الفطرة ؟

ارسل الله سبحانه نبيه عليه السلام ليرفع الاصر والاعلال التي كانت على من قبلنا من الامم باحكام شرعية توافق الفطرة التي فطر الله الناس عليها، وتنسجم انسجاما تاما مع الميول النظيفة في النفس البشرية، اذاً فان الآيات القرآنية والاحاديث النبوية في مجموعها تكون سياجاً للفطرة ان تتبثر ، وحماية للميول النظيفة ان تتبدد ، ولا بد والحالة هذه ان تكون غير مخالفة للفطرة ولا مباينة لها ، لانها فطرة الله التي فطر الناس عليها ، وهداها بالهام منه إلى ما يكون محبوباً لها وما يكون بغضاً عندها، بيان ذلك مثلاً في قوله عليه السلام -عشر من الفطرة : منها اعفاء اللحية ، ونشف الابط ، وغسل البراجم وقص الاظافر الخ .. ، ولا يعقل ان يكون بين الفطرة وبين ما جاء من عند الله خالقي الفطرة تضاد او تنافر ، بل لا بد ان يكون بينهما انسجام وتوافق ، والآيات والاحاديث في مجموعها تمثل الاحكام الشرعية التي جاء بها نبينا عليه السلام لاسعاد البشرية ، فلا بد ان تكون في طاقة الانسان وقدرته والله يقول (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ولو كانت فوق طاقة الانسان وقدرته لم تكن شريعة الاسلام رافعة للاصر والاعلال التي كانت على الناس من قبل .

هل مطابقة الحديث للواقع شرط في صحته ؟

سؤال كثيراً ما يخطر على بال الناس ، بل لقد اصبح مضمونه عقدة لدى بعضهم تمنعهم من الايمان بكثير من الاحاديث النبوية وتصرفهم عن تمثل الاحكام التي اشتملت عليها ، ولكن اي واقع هذا الذي بسببه حيل بين اولئك وبين تلك الاحاديث ؟ هل الواقع الذي شكلت اطواله وابعاده المادية التجريبية ؟ او هو الواقع الذي تشكله الاهواء الانسانية ولكل انسان هواه ؟ او هو الواقع الذي تصنعه خيالات البشر في دنياهم الفانية ؟ او هو الواقع غير المنظور الذي يتطلع الناس في مجتمعاتهم المتضادة ان يصنعوه ؟ أو الخ .. ؟

نحن نؤمن ايماناً عميقاً ان ما جاء به النبي صلوات الله عليه انما هو وحي من عند ربه فهو صنو الكتاب الكريم ، ومطابقته للواقع وعدم مطابقته لا تعني شيئاً قط في صحة الحديث او ضعفه ، اذ الواقع شيء خارج عن ماهية الحديث من جهة ، ومن جهة اخرى فلا تنافي بين صحة الحديث وبين مخالفته للواقع ، ولا بين ضعف الحديث وبين مطابقته للواقع ، ثم هذا تقدير عقلي محض لا يصلح لتكوين اصل ثابت تقاس به الاشياء قياساً عادلاً دائماً ، والتقدير العقلي يختلف من انسان لآخر تبعاً لشدة عقله وضعفه ، فاذا كان العقل شديداً كان التقدير محكماً صالحاً ، واذا كان ضعيفاً كان التقدير واهناً غير صالح .

ولو كان شيء من ذلك يكون لردت احاديث صحيحة جداً واُقبلت احاديث ضعيفة جداً بل موضوعة ، وهو يفتح على كلام رسول الله ﷺ باباً من الشر يصعب بل يستحيل غلقه ، لانه مقياس يستند الى اصل شرعي ، ومن هنا نقول بكل اطمئنان وتأكيد أن مطابقة الحديث للواقع ليس شرطاً في صحته .

إذا ما هو الاصل الشرعي لبيان الحكم على الحديث؟

بان لنا في الفقرة السابقة ان التقدير العقلي لا يقود الى معرفة الحكم على الحديث ، اذاً فلا بد من أصل شرعي يصلح مقياساً للحكم على الحديث بالصحة والضعف ، يقود اليه قيادة مطمئنة ثابتة ، وكل طالب علم يعرف الحديث المتواتر المشهور - من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ، وهو حديث قطعي الثبوت قطعي الدلالة فله حكم الآية من القرآن ، منكروه منكروها والمقر به مقرّبها ، ولذا فان رجال الحديث اختلفوا في جواز رواية الحديث بالمعنى ، وننقل هنا كلاماً قاله الامام النووي رحمه الله في كتابه الموسوم بالتنقيب : - ان لم يكن عالماً بالالفاظ ومقاصدها خبيراً بما يحيل معانيها لم تجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف ، بل يتعين اللفظ الذي سمعه ، فان كان عالماً بذلك فقالت طائفة من اصحاب الحديث والفقه والاصول لا تجوز الا بلفظه ، وجوز بعضهم في غير حديث النبي ﷺ ولم يجوز فيه ، وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف يجوز بالمعنى في جميعه اذا قطع باداء المعنى ، وهذا في غير المصنفات ، ولا يجوز تغيير مصنف وان كان بمعناه .

الحديث الضعيف في أمور الغيب :

مما لا يخفى على طالب علم ان كثيرا من الاحاديث المسطورة في كتب السنة ومسانيدها ليست تقوى على القيام دليلا لحكم شرعي ، بل ان كثيرا منها ينسب كذباً وزوراً الى صاحب الرسالة صلوات الله وسلامه عليه ، ومن هذه الاحاديث ما هو في الاحكام التعبدية ، ومنها ما هو في الآداب والفضائل ، ومنها ما هو في احوال الغيب ، وقد تحدث العلماء عما كان منها في الاحكام التعبدية او في الآداب والفضائل ، وفصلوا القول فيها تفصيلاً يغني عن البدء والاعادة فيه ، لكن المتبع لكلامهم لا يراهم خصوا ما هو في احوال الغيب بشيء مستقل ، ولا اعني بالغيب ما يقع في دائرة علم الله وحده وانما اعني ما كان فيها بالنسبة للصحابة رضوان الله عليهم وهم يستمعون الى رسول الله ﷺ يحدث عن أمور مستقم في المستقبل ، فنما ما وقع فما زادهم الا ايماناً وتسلياً ، ومنها ما لم يقع بعد فلم يعرفوا من امره شيئاً .

فلما جاءتنا الاخبار عن رسول الله ﷺ بها قسناها بتقياس علم الحديث فوجدنا منها ما هو ثابت صحيح ، ومنها ما هو مضطرب ضعيف ، فالاول نقبله لثبوته وصحته ، اما الثاني فما دام المقياس يرفضه فعنى ذلك اننا لا نقبله نحن ، غير ان قوادم الايام تصدق ما جاء في بعض هذه الأحاديث وتجعله شيئاً فوق المقياس صحة وثبوتاً ، فإذا نقول فيها حينئذ .

اريد ان اقول هنا شيئاً وهو اجتهاد مني لا أدري أأصيب فيه أم اخطىء ، ولعله يفتح باباً امام المشتغلين بهذا العلم الشريف ليروارأيهم في مثل تلك الاحاديث وهي تشكل في مجموعها كمية كبيرة .

من المعروف عند علماء هذا الفن عبارة « هذا صحيح المعنى » ويعنون بها ان الحديث الذي يكون فيه ضعف قد يكون مشتملاً على حكم يوافق حكماً اشتمل عليه حديث آخر صحيح ، فيكون الصحيح حينئذ مغنياً عن الضعيف وذلك لاشتماله على الحكم نفسه الذي اشتمل عليه الضعيف ، فلا حاجة اذا للنظر في الحكم الذي اشتمل عليه الضعيف ما دام انه قد ثبت عندنا من طريق الصحيح .

ولكن اذا جاءنا الحكم من طريق الضعيف فقط فعندئذ يكون هنا مجال للنظر فيه لدرة العلة عنه ان امكن درؤها ، ورفع الضعف من تركيبه ان امكن رفعه ، وقد يتوصل الخدق العلمي الى معرفة العلة فيدرؤها او الضعف فيرفعه ، وقد لا يستطيع ذلك لشدة الضعف او جسامة العلة .

وانا ارى ان العلة مهما كانت جسيمة ولا يستطيع الخدق درؤها فان موافقة معنى الحديث لما يشير اليه ، او وقوع الامر الغيبي الذي أنبأ به يفسح المجال امام الباحث لأن يقول فيه رأيا غير الرأي الذي يقوله والامر الغيبي غير متحقق ، فيقول: بان هذا الحديث قد يكون صحيحا ، وان الضعف الذي فيه اصبح شائبة لا تقوى على معارضة التصديق الذي ناله الحديث بتحقيق معناه او وقوع الامر الغيبي كما أنبأ عنه الحديث تماماً .

وهذا الرأي كما قلت يفتح بابا امام المشتغلين بهذا العلم الشريف ، هذا الباب سيفضي الى النظر من جديد في كل حديث ضعيف احتوى امرا غيبيا ، وتصنيف الاحاديث هذه تصنيفا علميا جديدا ، ولعل ذلك يكون قريبا ان شاء الله .
وارجو ان يوافقنا الاخوان القراء بأرائهم حول هذا الموضوع .